خلال استقباله وفداً طلابياً من كلية الحقوق بجامعة الكويت

رئيس مجلس الأمة بالانابة: صلابة نصوص الدستور مهمة لممارسة الديمقراطية

قال رئيس مجلس الأمة بالإنابة أحمد لاري ان صلابة نصوص الدستور الكويتي أظهرت أنها الطريقة المثلى لممارسة الديموقراطية حيث وضع الدستور ضوابط واضحة ومحددة للحقوق والواجبات للحاكم والمحكوم.

واضاف لاري خلال استقباله وفدا طلابيا من كلية الحقوق بجامعة الكويت أمس ان التجارب اظهرت ان النظام الدستوري الكويتي المبني على أسس السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية مع الفصل بينها يعد الأنسب والأصلح للكويت مبينا أنه لا يوجد نظام أو مفهوم محدد لممارسة الديموقراطية يصلح لجميع دول العالم.

وذكر ان الكويت تعرضت خلال الفترة الماضية لأزمات سياسية متعاقبة إلا أنه بفضل حنكة وحكمة سمو أمير البلاد وسمو ولي العهد استطعنا تجاوزها عبر الاحتكام إلى الدستور للفصل فيها "ليثبت نظامنا الدستوري كفاءته وقدرته الدائمة على حسم الأزمات".

واكد أهمية الرجوع والاستناد إلى الشريعة الإسلامية المتمثلة في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة في إصدار التشريعات حول العالم لكونها الأصل والضمان الأساسي في إرساء العدالة والسلام.

لاري متحدثا للوفد

... وخلال استقبال الوفد الطلابي

جانب من النقاش

مجلس إدارة جمعية المهندسين اعتمد التشكيل النهائي للجان وأقر خطط عملها

المحيلبي: تطوير أسس العمل التطوعي الهندسي بما يتوافق والمرحلة التي تشهدها البلاد

■ المطيري: تشكيل نحو 19 لجنة وأكثر من 90 نشاطاً للموسم الحالي

■ السعدون: تقارير دورية ودعم لوجستي من قبل الإدارة التنفيذية للجمعية

جانب من الاجتماع

أكد رئيس جمعية المهندسين الكويتية المهندس سعد المحيلبي على ضرورة تفعيل وتطوير أسس العمل التطوعي بما يتوافق والمرحلة التي تشهدها البلاد من تطور وتفعيل منشود للحركة الهندسية -الشبابية بشكل خاص، داعيا المهندسين الشباب الى التواجد وتفعيل عمل لجانهم وروابطهم التخصصية وفرق عملهم ، والمشاركة بالنهضة والتنمية التي تنشدها الكويت بجهود ابنائها.

دعوة وتأكيدات رئيس الجمعية جاءت خلال اللقاء الموسع مع رؤساء ومقرري نحو 15 لجنة وفريق عمل تطوعي تم استكمال تشكيلها مؤخرا، وذلك بحضور امين السر المهندس نواف رميح المطيري والمدير العام المهندس عمر السعدون ونواب المدير العام بمقر الجمعية ، حيث تم الاطلاع على خطط عمل وبرامج هذه اللجان على مستوى الاصعدة المحلية والإقليمية والعالمية.

وقال المحيلبي خلال اللقاء: أن مجلس الإدارة اقر كافة الأنشطة والبرامج المقدمة اليه من رؤساء اللجان للعام النقابي 2015 - 2016 ، مضيفا اننا لن نتردد في توفير كل الدعم الممكن لكل فعاليات الزملاء والتي تحتاج الى دعم وفقا للإمكانات المتوافرة بالجمعية.

وقال رئيس الجمعية: في الوقت الذي نعمل جاهدين لتوفير كل الدعم للزملاء والزميلات للقيام بانشطتهم فإننا نحثهم على مزيد من العطاء وتقديم المبادرات الهادفة الى تفعيل دور المهندسين في المجتمع وإبراز مساهماتهم الفنية في مختلف المشاريع التنموية في البلاد ، لافتا الى قيام المهندسين والمهندسات وخاصة الشباب منهم بتقديم مجموعة من المشاريع الفنية والمهنية بالتعاون مع زملائهم المخضرمين ووضعها أمام أصحاب القرار للاستفادة منها وخاصة في مجالات الخدمات والمشاركة في مشاريع قيد الانشاء والتشييد وبعض المقترحات المتعلقة بتنفيذ وتحسين الوضع البيئي بالبلاد.

ومن جانبه قال أمين السر المهندس نواف رميح المطيري خلال اللقاء : ان مجلس الإدارة ومع اقراره للتشكيل النهائي للجان وسعية الدؤوب لتوفير كل الدعم الممكن فإنه يحث الزملاء على مزيد من التفاعل مع القضايا الوطنية وتحقيق اهداف الجمعية في خدمة المواطن والدولة والمهندس ، مشيرا الى ان عدد الفعاليات المقدمة من نحو 19 لجنة للموسم المقبل فاق 90 فعالية تتوزع على انشطة تقام داخل الجمعية ومشاركات خارجية ومحلية ، بالإضافة الى اللقاءات مع عدد من الجمعيات والمؤسسات في المجتمع المدني الكويتي.

ومن جهته أكد مدير عام الجمعية المهندس عمر السعدون: إن الادارة مستعدة لتوفير كل الدعم وخاصة اللوجستي لاقامة الأنشطة وتحقيق الأهداف التي تطمح لها كل لجنة ، موضحا اننا نعمل جميعا الى تعزيز دور المهندسين وفكرهم النير في المجتمع المدني بكل شفافية وحيادية.

وأوضح السعدون انه قد تم وضع بعض الاطر الادارية التي بهدف تسهيل سير المعلومات بين اللجان والادارة التي تعتبر الجهة التنفيذية ومجلس ادارة الجمعية ، مضيفا اننا لن نتوانى في تسهيل المهام ومعربا عن الأمل بتقديم تقارير دورية عن سير العمل في كل لجنة وتشجيع المتطوعين والمتطوعات على الانخراط في كل اللجان وفرق العمل.

في بيان صادر عن المجلس العام حول اجتماعه الثامن

«التيار التقدمي»: خطر الإرهاب لا يزال ماثلاً

■ هناك مخطط خطير لجر الكويت إلى دوامة الإرهاب ومن الخطأ افتراض أنّ صفحة العنف قد طويت

■ ضرورة وجود إعلام حر يساعد على رفع مستوى وعي الشعب وشحذ يقظته لمخططات الدوائر الإمبريالية

■ يجب أن يتم خلق مناخ سياسي ديمقراطي مدني حرّ ومنفتح ومن خلال التصدي للفكر الظلامي

التيار التقدمي

عقد المجلس العام للتيار التقدمي الكويتي اجتماعه الثامن مساء أمس الأول برئاسة المنسق العام الزميل ضاري الرجيب، وذلك لبحث القضايا الواردة على جدول أعماله، وبينها القضايا المتصلة بالأوضاع السياسية في البلاد ونشاط التيار التقدمي الكويتي ومواقفه وعلاقاته الوطنية.

حيث توقف المجلس العام للتيار التقدمي الكويتي في اجتماعه أمام تداعيات الجريمة الإرهابية التي تعرض لها مسجد الإمام الصادق في 26 يونيو الماضي، ورأى أن خطر الإرهاب لا يزال ماثلا، ومن الخطأ افتراض أنّ صفحة الإرهاب قد طويت بالقبض على عدد من منفذي الجريمة الإرهابية الأخيرة، إذ أنّ هناك مخططا خطيرا لجرّ الكويت إلى دوامة الإرهاب، مثلما حصل في بلدان أخرى بالمنطقة، وهذا ما يستدعي المزيد من اليقظة والاستعداد لخوض معركة طويلة مع الإرهاب، وذلك ليس فقط عبر الإجراءات الأمنية والقضائية التي لا يمكن التقليل من أهميتها، ولكن يجب أن يتم ذلك عبر خلق مناخ سياسي ديمقراطي مدني حرّ ومنفتح ومن خلال التصدي الجدي للفكر الظلامي ولدعوات الكراهية والتكفير والتزمت والنعرات الطائفية والعنصرية والقبلية والمناطقية، والعمل على نشر أفكار الاستنارة والتقدم والتفكير العلمي، وإصلاح مناهج التعليم، ومنع استغلال منابر المساجد لأغراض سياسية، ووجود إعلام حرّ يساعد على رفع مستوى وعي الشعب وشحذ يقظته، والانتباه إلى مخططات الدوائر الإمبريالية وعدم الانجرار وراء أجندات القوى الإقليمية المتنافسة، التي يمكن أن تحوّل بلادنا إلى ساحة لعملياتها وتصفية حساباتها، مع التأكيد على أهمية بناء جبهة داخلية متماسكة وطنيا واتباع سياسة خارجية وطنية مستقلة.

وفي الوقت الذي يؤكد فيه المجلس العام للتيار التقدمي الكويتي على أهمية الإجراءات الأمنية والقانونية في ملاحقة الإرهابيين، فإنه يرفض أي استغلال لذلك أو إساءة استخدام السلطة في خرق الدستور وتشريع قوانين جديدة تصادر الحقوق وتفرض القيود على الحريات العامة.

كما بحث المجلس العام للتيار التقدمي الكويتي في اجتماعه تمادي السلطة في نهجها غير الديمقراطي عبر استغلال الظروف الأمنية لسلق عملية إصدار قانون البصمة الوراثية غير المسبوق في أي بلد بالعالم، ومحاولتها المرفوضة لإصدار مرسوم بقانون لتمديد فترة الحبس الاحتياطي خلال التحقيق، وكذلك محاولتها الأخيرة التي تراجعت عنها مؤقتا لحجب خدمات الاتصال من برامج الواتساب وفايبر وسكايب، وإلى جانب ذلك أبدى المجلس العام انزعاجه تجاه الإجراءات التعسفية التي اتخذتها أجهزتها الأمنية تجاه أمين عام حركة العمل الشعبي "حشد" النائب السابق مسلم البراك خلال نقله إلى المستشفى للعلاج والتضييق على حقه في الزيارة، حيث أكد المجلس العام على ما جاء في بيانات التيار التقدمي الكويتي وتصريحاته الأخيرة الصادرة في هذا الشأن، وجدد مطالبته بإطلاق سراح كافة المحكومين في قضايا الرأي عبر إصدار قانون للعفو العام غير المشروط.

وتابع المجلس العام للتيار التقدمي الكويتي في اجتماعه التطورات التي شهدتها أزمة وقف الإنتاج النفطي في الخفجي والوفرة ضمن المنطقة المقسومة بين دولة الكويت والمملكة العربية السعودية الشقيقة، وأبرزها الرسالة الموجهة في هذا الشأن من وزير النفط إلى مثيله السعودي، على أمل أن يستجيب الجانب السعودي لما جاء في هذه الرسالة، ويكرر المجلس العام للتيار التقدمي الكويتي السابق ما جاء في بيانه الصادر في 16 يونيو الماضي الذي دعا فيه الحكومة إلى كشف الحقائق أمام الشعب الكويتي، وضرورة التمسك بالحقوق والمصالح الوطنية للكويت وسيادتها على أراضيها، مع تجديد الحرص على حل المشكلات العالقة مع المملكة العربية السعودية الشقيقة في إطار علاقات الإخوة وحسن الجوار واحترام السيادة الوطنية والتعاون متبادل المنفعة. كما يؤكد التيار التقدمي الكويتي على ضرورة عدم الإضرار بحقوق العاملين في شركة نفط الخليج ومصالحهم.

كما ناقش المجلس العام للتيار التقدمي الكويتي في اجتماعه ما جاء على لسان الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية حول ما يسمى خطة التنمية، التي لا تستحق أن توصف كذلك، حيث أن هذا الاعتراف المتأخر يؤكد الحقيقة المرة بعدم جدية الحكومة في ادعاءاتها حول التخطيط والتنمية، خصوصا في ظل الطبيعة الطفيلية لمصالح القوى الطبقية المسيطرة على مقدرات البلاد وسوء الإدارة العامة للدولة واستشراء الفساد وغياب الرقابة الشعبية والبرلمانية.

وفي هذا السياق أيضا توقف المجلس العام للتيار التقدمي الكويتي أمام بروز العجز في الميزانية العامة للدولة، الذي بلغ 2314 مليون دينار، وهو عجز ناجم ليس فقط عن انخفاض سعر النفط، وإنما يعود أيضا إلى الأسباب ذاتها التي أدت إلى تعطيل التنمية، وهنا لابد من أن نؤكد مرة أخرى رفضنا لتحميل الطبقة العاملة والفئات الشعبية أعباء إضافية لتغطية العجز على الميزانية، خصوصا عبر ما يجري تسريبه في شأن زيادة الرسوم على الخدمات وتخفيض الدعم، ويرى التيار التقدمي الكويتي أن الطريق لمواجهة العجز في الميزانية يتطلب انتهاج سياسة اقتصادية وطنية تتجه نحو تعدد موارد الدولة، والحدّ من أوجه التبذير في الإنفاق الحكومي ووقف عمليات تنفيع كبار الرأسماليين عبر عقود ومناقصات مبالغ في تقديراتها، والتصدي الجدي للفساد، وتحسين الإدارة السياسية والإدارة المالية للدولة، ووجود مجلس أمة نابع من الإرادة الشعبية وقادر على ممارسة الرقابة البرلمانية.

ولاحظ المجلس العام للتيار التقدمي الكويتي استمرار تردي الخدمات العامة جراء سوء الإدارة والفساد، حيث تكررت حالات انقطاع التيار الكهربائي عن العديد من المناطق خلال الصيف اللاهب، ولم يتم قبول نحو 3500 طالب وطالبة من المتقدمين إلى الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، هذا إلى جانب التخبط في شأن إقامة الدورة 23 لكأس الخليج في الكويت.

وفي شأن قضية الكويتيين البدون، فإنّ المجلس العام للتيار التقدمي الكويتي في الوقت الذي يرحب فيه بقرار وزارة التربية بنقل الطلبة من أبناء الكويتيات والعسكريين إلى مدارسها، فإنه يراه قرارا ناقصا، حيث أنه لا يشمل سوى ثلث أعداد الطلبة من الكويتيين البدون، ناهيك عن استمرار مشكلة عدم قبول الطلبة الذين لم تستكمل أوراقهم في المدارس الخاصة، ما يتنافى مع التزامات الكويت في إطار الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل ويلحق الضرر بأبناء الكويتيين البدون.

يتلقى شكاوى الصيانة والاقتراحات للارتقاء والتطوير

إطلاق خدمة الواتساب في «مبارك الكبير» لتقديم الخدمات لسكان المحافظة

اطلقت محافظة مبارك الكبير مشروع خدمة الواتساب بالاضافة الى الخدمات الاخرى التى اعتمدتها المحافظة ومنها برنامج خدمة المواطن لتلقي مقترحات وشكاوي اهالي مناطق محافظة مبارك الكبير.

واعرب أمين سر المحافظة نبيل الحافظ عن سعادته بدخول مشروع خدمة الواتساب الى الخدمات الاخرى التى تقدمها المحافظة وتخصيص الرقم 98855594 لتلقي كافة الاتصالات مع الواتساب والتواصل مع المحافظة لتقديم الخدمات الغير متوفرة وخدمات الصيانه والتبليغ عن اية شكاوي او اقتراحات من اجل الارتقاء بمحافظة مبارك الكبير.

وتمنى تعاون الاهالي مع هذه الخدمة الجديدة والاسراع عن الابلاغ في اية نواقص بالمحافظة واكد الحافظ حرص محافظ مبارك الكبير الفريق اول احمد عبد اللطيف الرجيب على توفير كافة الخدمات لاهالي المحافظة من اجل تحقيق التطور المطلوب والارتقاء بكافة الخدمات التى تقدمها المحافظة للمواطنين في شتى المجالات